# الوجه النحوي الضعيف في الأساليب بين القبول والرد عند النحاة

**أنيس محمد أحمد علي عمر العكيمي**
قسم اللغة العربية ـ كلية ردفان الجامعية ـ جامعة لحج
aneesalekemi@gmail.com

**الملخص:** تناولت في هذا البحث الوجه النحوي الضعيف عند النحاة بين القبول والرد، في الأساليب: أسلوب القسم، وأسلوب التعجب، وأسلوب الشرط، وأسلوب المخصوص بالمدح والمخصوص بالذم، حدود البحث حتى نهاية القرن الرابع الهجري، أكد البحث الصلة بين نقد الوجه النحويّ وتعدد الوجوه النحويّة وكثرتها، إذ إن نقد الوجه النحويّ مرتبط بالتعدد، فإن لم يذَكْر غير وجه واحد لتركيب ما، كان هذا الوجه لازمًا، من دون أن يوصف برجحان أو ضعف أو رفض أو غير ذلك من مصطلحات النقد النحويّ، إذ يمارس النحويّ عملية نقد لهذه الوجوه، فيطلق على كل واحد منها حكمًا نقديًا معينًا، سواءُ أكان بالترجيح أم بالتضعيف، أم بالرفض، أو القبول، إنّ هذا البحث يقدم رؤيةً تأصيلّيةً لمنهج النحاة في الحكم على الوجه النحوي الضعيف بين القبول والرد عند النحاة في الأساليب. وقد قسمته على مقدمة وملخص وأربعة مباحث وخاتمة، وتليهما مصادر البحث ومراجعه.

**الكلمات المفتاحية:** الأساليب النحوية ـ أسلوب القسم ـ اعراب المخصوص بالمدح في اسلوب (نعم) ـ اسلوب التعجب والاستفهام ـ اسلوب الشرط

**المقدمة:** إن اللغة العربية كنوز متنوعة ومناهل سيالة، فهي من اجمل اللغات في العالم، حيث تمتاز بأنها لغة غنية بمفرداتها وتعبيراتها وأساليبها المتنوعة. و لاشك فإن اللغة العربية من أفضل اللغات فصاحةً وبيانًا وعذوبةً وسعةً وكيف لا والقران الكريم نزل بها، فاللغة العربية معين لا ينضب؛ إذ يوجد كثر من الأعمال التراثية مجال رحب لكثير من البحوث في اللغة والنحو والصرف، فهي تمثل سرًا من أسرار عظمة اللغة العربية ودقتها، فهناك خلافات عدة بين النحاة، ومن تلك الخلافات الحكم على الوجه النحوي، فالحكم على الوجه النحوي من حيث القوة والضعف من الموضوعات التي أشغلت النحاة، ولكل فريق من النحاة حجته في الحكم على أي وجه نحوي من حيث القوة والضعف. لقد أكد البحث الصلة بين نقد الوجه النحويّ وتعدد الوجوه النحويّة وكثرتها، إذ إنّ نقد الوجه النحويّ مرتبط بالتعدد، إذ لو لم يذَكْر لتركيب معيّن إلا وجهٌ واحٌد لكان هذا الوجه لازمًا، من دون أن يُوصف برجحان أو ضعف أو رفض أو غير ذلك من مصطلحات النقد النحويّ، إذ يمارس النحويّ عملية نقد لهذه الوجوه، فيطلق على كل واحد منها حكًما نقدًيا معينًا، سواءٌ بالترجيح أم بالتضعيف، أم بالرفض أو القبول. يقدم هذا البحث رؤيةً تأصيليةً لمنهج النحاة في الحكم على الوجه النحوي في الأساليب.

- مفهوم الأسلوب: هو كلُّ طريقٍ ممتدَ فَهُوَ أُسْلوب، والأسلوبُ: الوجهُ والطّريق وَالْمذهب، يُقَال: أنتُم فِي أُسْلوبِ شَرّ، وَيجمع أَساليب[1].

أسلوب فلان: طريقته، وكلامه على أساليب حسنة[2].

وَالْأُسْلُوبُ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ الطَّرِيقُ وَالْفَنُّ وَهُوَ عَلَى أُسْلُوبٍ مِنْ أَسَالِيبِ الْقَوْمِ أَيْ عَلَى طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِهِمْ[3].

اصطلاحًا: أُسلوب مفرد، جمع أساليبُ: طريقة، مذهب، أسلوب فلان طريقته[4]. سلكت أسلوب فلان في معالجة المشكلة-لكلّ إنسان أسلوب في الحياة، أساليب القول: فنونه المتنوِّعة-أسلوب العصر: السِّمة الغالبة على العصر وتستخلص من كلّ مقدِّماته في الدِّين والفنّ والفلسفة والعلوم-أسلوب رشيق: أنيق-أسلوب سخيف: ركيك- ركاكة الأسلوب: ضعفه[5].

## المبحث الأول: أسلوب القسم:

قال الله تعالى: {فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ}، [سورة الواقعة آية (75-76) ]، قرأه العامَّةُ (فلا)، لامَ ألفٍ، وفيها أوجهٌ:

أحدُها: أنها حرفُ نفي، وأنَّ المنفيَّ بها محذوفٌ، وهو كلامُ الكافرِ الجاحدِ تقديرُه: فلا حُجَّةَ فيه، وهو وجه نحوي ضُعِّفَ لأنَّ فيه حَذْفَ اسمِ (لا) وخبرِها، ولا يجوز ولا ينبغي؛ فإن القائلَ بذلكَ مثلُ سعيدِ بنِ جُبير تلميذِ حَبْر القرآنِ وبحرِه عبدِ اللَّهِ ابن عباس رضي الله عنهما، ويَبْعُدُ أَنْ يقولَه سعيدٌ إلاَّ بتوقيف[6].

والثاني: أنها زائدةٌ للتوكيدِ، مِثْلُها في قولِه تعالى: {لِّئَلاَّ يَعْلَمَ} [سورة الحديد آية (29)] والتقدير: فأُقْسِمُ، وليَعْلَمَ، وكقولِه[7]:

فإنْ تَكُ ليلى استُودَعَتنى أمانَةً فَلا وَأبى أعدائها لا أخونها

والثالث: أنَّها لامُ الابتداءِ، والأصلُ: فَلأُقْسِمُ فأُشْبِعَتْ الفتحةُ فتولَّد منها ألفٌ[8]، كقولِ الشاعر[9]:

أَعوذُ باللَّه مِنَ العَقْرابِ الشَّائِلاتِ عُقَدَ الأَذْنابِ

أي: بمنتزح ويَنْبَع والعقرب الشائلة[10].

واستشهدَ بقراءةِ هشام (أَفَنْيِدَة)، قلت: وهذا وجه ضعيفٌ مردود، واستند أيضًا لقراءةِ الحسن وعيسى "فَلأُقْسِمُ" بلامٍ واحدةٍ،[11] قلت: وفي هذه القراءةِ تخريجان أحدُهما: أنَّ اللامَ لامُ الابتداءِ، وبعدَها مبتدأٌ محذوفٌ، والفعلُ خبرُه، فلمَّا حُذِفَ المبتدأُ اتصلَتْ اللامُ بخبرِه وتقديرُه: فلأنا أُقْسِمُ نحو: لَزيدٌ منطلقٌ، قاله الزمخشري وابن جني.

---

[1] - ينظر: تهذيب اللغة، 12/ 302.
[2] - ينظر: أساس البلاغة، 1/ 468.
[3] - ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير،1/ 284.
[4] - ينظر: أساس البلاغة، 1/ 468.
[5] - ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة،2/ 1089.
[6] - ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 10/ 220، 221.
[7]- ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، 5 / 115.
[8] - ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 5 / 221.
[9] - ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور، 1 / 33.
[10] - ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج،3/ 106.
[11] - ينظر: حاشية معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 5 / 155.

والثاني: أنها لامُ القسمِ دخَلَتْ على الفعل الحالي. ويجوز أَنْ يكونَ القسم جواباً للقسمِ كقوله: {وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا}، [سورة التوبة آية (107)]، فنفسُ (لَيَحْلِفُنَّ) قسمٌ جوابُه (إِنْ أَرَدْنَا)، وهو جوابٌ لقسمٍ مقدرٍ، كذلك هذا، وهو قولُ الكوفيين: يُجيزون أَنْ يُقْسَم على فعلِ الحالِ. البصريُّون يَأْبَوْنه ويُخَرِّجون ما يُوهم ذلك على إضمار مبتدأ فيعود القسم على جملةٍ اسمية. ومنع الزمخشري أن تكونَ لامَ القسمِ قال لأمرَيْن:

**أحدهما:** أنَّ حَقَّها أَنْ تُقْرَنَ بالنونِ المؤكدةِ، والإخلالُ بها ضعيفٌ قبيحٌ.

**والثاني:** أنَّ لأفعلنَّ في جواب القسم للاستقبالِ، وفعلُ القسمِ يجب أَنْ يكونَ للحال وهذا كما تقدَّم أنه يرى مذهبَ البَصرْيين، ومعنى فعلُ القَسَمِ يجبُ أنْ يكونَ للحال، يعني أنَّ فِعْلَ القسمِ إنشاءٌ والإنشاءُ حالٌ.

وأمَّا قولُه: (أَنْ يُقْرن بها النونُ) هذا مذهبُ البصريين. وأمَّا الكوفيون فيجيزون التعاقبَ بين اللام والنونِ نحو: واللَّهِ لأَضْرِبُ زيدًا، وأنشدني الكسائي للكميت بن معروف[12]:

لَئِن تَكُ قد ضاقَتْ عليكم بيوتُكمْ  لَيَعْلَمُ ربِّي أنَّ بيتيَ واسعُ

والقياس (لئن كانت)، وفيه شاهد آخر وهو أن المضارع الواقع جوابًا للقسم إن كان للحال لا للمستقبل وجب الاكتفاء فيه باللام، وامتنع توكيده بالنون فإن المعنى: ليعلم الآن ربى[13]. واللَّهِ اضربَنَّ زيدًا، كقولِه[14]:

وقتيلِ مَرَّةَ أَثْأَرَنَّ فإنَّه  فَرْعٌ وإنَّ أخاكم لم يُثْأَرِ

أي: لأَثْأَرَنَّ، ومِنْ حَذْفِ النونِ[15].

قَتِيل يرْوى بالحركات الثَّلَاث: بِالْجَرِّ عطفا على مَا قبله أَو الْوَاو للقسم وبالرفع على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر أثأرن وَبِالنَّصبِ على أَنه مفعول لفعل مَحْذُوف يدل عَلَيْهِ أثأرن. وَلَيْسَ مفعول أثأرن الْمَذْكُور لِأَن الْفِعْل الْمُؤَكّد لَا يتَقَدَّم معموله عَلَيْهِ ومرّة: قَبيلَة[16].

قوله: (وأثارن جَوَاب)، الْقسم ومفعول أثرن مَحْذُوف وَالتَّقْدِير: أثارنه أَو أثارن بِهِ، وعَلى هَذَا يكون الاستشهاد، وَإِن كَانَت الْوَاو للْعَطْف على مَالك فأثرن تَأْكِيد لقَوْله: لأثأرن، وَأما النصب فعلى الْعَطف على مَحل مَالك وأثأرن تَأْكِيدًا لذَلِك وَقيل مفعول بِفعل يفسره أثرن، وَلَا يجوز أَن يكون مَفْعُولا لَهُ لِأَن الْمُؤَكّد لَا يتَقَدَّم عَلَيْهِ معموله.

وَأما الرّفْع فعلى الِابْتِدَاء وَجُمْلَة: أثأرن خَبره والعائد مَحْذُوف أَي: أثأرن بِهِ أَو أثأرنه، والتأكيد على هَذَا شَاذ، وَالضَّمِير فِي فَإِنَّهُ رَاجع لقتيل[17].

{لَا أُقْسِمُ}، فإنما هي جواب، والقسم بعدها مستأنف، ولا يكون حرف الجحد مبتدأ صلةٍ[18]، ومن الظواهر الأسلوبية اللافتة في البيان القرآني، مجيء فعل القسم بعد (لا النافية) في مثل قوله تعالى: {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ * وَلَا أُقْسِمُ

[12] - ينظر: خزانة الأدب، 10/ 68، 70.
[13] - ينظر: معاني القرآن للفراء، 1/ 66.
[14] - ينظر: المفضليات،1 / 364.
[15] - ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 5/ 251.
[16] - ينظر: خزانة الأدب، 3/ 79.
[17] - ينظر: المصدر نفسه،10/ 62.
[18] - ينظر: تفسير الطبري،20/ 432.

بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ * أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ *بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ}، [سورة القيامة آية(1-4)]، والخلاف قديم في تأويل (لا) وتوجيه القسم بعدها[19].

وأما الفراء فهو يرد على قول كثير من النحويين بأنها صلة: ولا يُبتَدأ بجحد ثم يُجعَل صلةً على نية الطرح فلا يُعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه، ولكن القرآن جاء بالرد على الذين أنكروا البعث والجنة والنار، ومثل لذلك بقولك: لا والله لا أفعل ذاك؛ جعلوا لا وإن رأيتها مبتدأة، رداً لكلام قد كان مضى، ولو ألقيت (لا) مما يُنوَى به الجواب، لم يكن بين اليمين التي تكون جواباً والتي تستأنف فرق[20].

في القرن الثامن، جاء بها ابن هشام في باب (لا، الزائدة في الكلام لمجرد تقويته وتأكيده) ولخص أقوالهم فيها: قيل هي نافية، ثم اختلفوا في تأويل المنفي بها: منهم من قال إنها تنفي شيئًا تقدم في سورة أخرى، ففي آية القيامة أنكر المشركون البعث، فقيل لهم: لا، ليس الأمر كذلك. ثم استؤنف القسم: أقسم[21].

ووجه هذا التأويل عندهم، أن القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يُذكر الشيء في سورة، وجوابه في سورة أخرى، ونَظير ذلك قوله تعالى: {مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ}، [سورة القلم آية (2)]، رداً على ما في سورة الحجر قوله تعالى: {وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ}، [سورة الحجر آية (6)]،[22] وردّه أبو حيان بأنه لا يجوز، لأن في ذلك حذف اسم "لا" وخبرها، وليس جواباً لسائل يسأل فيحتمل ذلك، نحو قولك: لا، لمن سأل: هلاّ من رجل في الدار؟[23].وقيل هي زائدة: توطئة وتمهيداً لنفي الجواب محذوفاً، وتقديره في آية القيامة في قوله تعالى: {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ * وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ}، [سورة القيامة آية(1-2)] لا يُتْرَكون سُدًى[24].

ورُد هذا التأويل بأنه لا وجه لتقدير جواب، والجواب صريح في مثل قوله تعالى: {فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ}، [سورة المعارج آية (40)]، وقوله تعالى: {لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ * لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ} [سورة البلد آية (1-4)]. وقوله تعالى: {فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ}، [سورة الواقعة آية (75-77)]. إن الله لا يقسم بالشيء إلَّا إعظامًا له[25].

وقيل إنها زيدت لمجرد التأكيد وتقوية الكلام، ونظيره عندهم، آية الحديد قوله تعالى: {لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ}، [سورة الحديد آية(29)]. (لا) هنا مؤكدة قائمة مقام إعادة الجملة مرة أخرى[26].

ورُدّ بأنها لا تزاد لذلك في صدر الكلام، بل تزاد حشوا؛ لأن زيادة الشيء تفيد اطراحه، وكونه في أول الكلام يفيد الاعتناء به[27].

---

[19] - ينظر: المصدر نفسه،20/ 432، 433.
[20] - ينظر: معاني القرآن للفراء، 3/ 207.
[21] - ينظر: مغني اللبيب، 1/ 327.
[22] - ينظر: الاتقان في علوم القرآن، 2/ 271.
[23] - ينظر: البحر المحيط،6 / 467، 468.
[24] - ينظر: الاتقان في علوم القرآن، 2/ 271.
[25] - ينظر: الاتقان في علوم القرآن، 2/ 272.
[26] - ينظر: الأصول في النحو، 2/ 211.
[27] - ينظر: تفسير الطبري، 21/ 470، البحر المحيط، 8/ 103، والاتقان في علوم القرآن، 2/ 272.

وقول ثالث: إنها ليست نافية ولا زائدة، وإنما هي لام الابتداء، أشبِعت فَتحتُها فتولدت عنها ألف[28]، كقول الشاعر:

أَعوذُ باللَّه مِنَ العَقْرابِ الشَّائِلاتِ عُقَدَ الأَذْنابِ

أشبعت فتحة الراء فيها، فتولَّد عنها أَلِفٌ، وإنما هي: العقرب[29].

وحينئذ تتحد القراءتان، قراءة مدّ اللام وعدم مدها في المعنى، ويكون المد مدّ إشباع، ويكفي في ضعف هذا القول اعتراف قائليه بقلّة هذا التوليد في لغة العرب، على أنّ هذا يوقعنا في شيء آخر لا يقرّه النحويون، وهو خلوّ فعل القسم إذا كان مستقبلا من النون، فإنّ النحاة يقولون: إذا وقع الفعل مستقبلا مقرونا باللام في حيّز القسم وجب اتصال الفعل بنون التوكيد، وحذفها وجه نحوي ضعيف مردود، حتى لقد اضطروا إلى تخريج القراءة الأخرى لأقسم على أنّ اللام للابتداء، وليست للقسم، وقالوا: إنّها داخلة على مبتدأ محذوف، والمعنى: فلأنا أقسم، وإن كان هذا التخريج لا يخلو من شيء، وقيل: بل النفي على حاله، و (لا) نفي لمحذوف، هو ما كان يقوله الكفار في ذم القرآن، من أنّه سحر وشعر وكهانة، ثم استؤنف الكلام بعد ذلك، ويكون حاصل المعنى: فلا صحة لما يقولون، أقسم بمواقع النجوم ..... وفوق أن الحذف لا دليل عليه، فهو لا يتفق مع ما يقول النحاة من أنّ اسم لا وخبرها لا يصحّ حذفهما، إلا إذا كانا في جواب سؤال، كما تقول: هل من رجل في الدار؟ فنقول: لا.

على أنّ علماء المعاني يقولون في مثل هذا الموضع: إنّ العطف بالواو متعيّن، كما يقال: هل شفي فلان من مرضه فيقال: لا، وأطال الله بقاءك[30]. وعلى هذا الوجه قراءة الحسن البصري قوله تعالى: {فَلا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشارِقِ وَالْمَغارِبِ إِنَّا لَقادِرُونَ}، [سورة المعارج آية (40)]، وقوله تعالى: {فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ}، [سورة الواقعة آية (75-77)]. إن الله لا يقسم بالشيء إلَّا إعظامًا له[31].

بياء بعد الهمزة، تولدت من إشباع كسرتها، ولما كانت لام الابتداء لا تدخل على الفعل، في قواعدهم، قدروا دخولها في الآية على جملة من مبتدأ وخبر: {فلأنا أقسم} ثم حذف المبتدأ، وهذا مردود لأن اللام في هذه القراءة لا تصح أن تكون لام القسم لأمرين:

**أحدهما:** أن حقها أم يُقرن بها النون المؤكدة، والإخلال بها هو وجه نحوي ضعيف.

**والثاني:** أن سياق الآية يرشد إلى أن القسم بمواقع النجوم واقع، ومقتضى جعلها جواباً لقسم محذوف، أن تكون للاستقبال، وفعل القسم يجب أن يكون للحال[32].

## المبحث الثاني: إعراب المخصوص بالمدح في أسلوب (نعم):

إعراب المخصوص بالمدح في أسلوب (نِعْمَ) إذا قلت:" نعم الرجل زيد"، فهو على وجهين:

**أحدهما:** أن يكون متبدأ مؤخراً، كأنه قيل :زيد نعم الرجل (أخرت) زيدًا) والنية به التقديم كما تقول: مررت به المسكين تريدك المسكين مررت به، فأما الراجع إلى المبتدأ، فإن الرجل لما كان شائعاً ينتظر فيه الجِنْس كان (زيد) داخلاً تحته، فصار بمنزلة الذكر الذي يعود إليه.

---

[28] - ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 5 / 221.
[29] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،2/ 497
[30] - ينظر: تفسير آيات الأحكام للسايس،716.
[31] - ينظر: الاتقان في علوم القرآن، 2/ 272.
[32] - ينظر: الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق،282،280.

**والوجه الآخر:** أن يكون (زيد) في قولك:( نعم الرجل زيد) خبرًا مبتدأ محذوف، كأنه لما قبلك نعم الرجل قيل: من هذا الذي أثنى عليه؟ فقيل: زيد، أي: هو زيد؛ فصل في شرط (نعم وبئس) ولا بد بعد هذين الفعلين من مخصوصين من المَدْح أو الذم، وقد يحذف لقرينة وأما (ما) الواقعة بعد(بئس) كهذه الآية، فاختلف فيها النحاة، هل لها محلّ من الإعراب أم لا؟

فذهب الفراء: إلى أنها مع (بئس) شيء واحد ركّب تركيب (حَبَّذا)، نقله ابن عطية عنه نقل عنه المَهْدوي أنه يجوز أن تكون (ما) مع (بئس) بمنزلة (كلما)، فظاهر هذين النقلين أنها لا محل لها[33].

وذهب الجمهور أن لها محلاً، ثم اختلفوا في محلّها هل هو رفع أو نصب؟

فذهب الأخفش إلى أنها في محلّ نصب على التمييز، والجملة بعدها في محل نصب صفة لها، وفاعل (بئس) مضمر تفسره (ما)، والمخصوص بالذم هو قوله تعالى: {أَن يَكْفُرُوا بِمَآ أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ} [سورة البقرة آية (90)]؛ لأنه في تأويل مصدر، والتقدير: بئس هو شيئًا اشتروا به أنفسهم كُفْرهم، وبه قال الفارسي[34]، واختاره الزَّمخشري، ويجوز على هذا أن يكون المخصوص بالذَّم محذوفاً و (اشتروا) صفة له في محلّ رفع تقديره: بئس شيئًا شيء أو كفر اشتروا به، كقول الشاعر[35]:

لَنِعْمَ الْفَتَى أَضْحَى بَأَكْنَافِ حَائِلٍ  غداة الوغى أكل الردينية السمر

أي: فَتًى أَضْحَى.

و (أَنْ يَكْفُرُوا) بدل من ذلك المحذوف أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أن يكفروا[36]، وذهب الكسائي إلى أن، (ما) منصوبة المحلّ أيضًا، لكنه قدر بعدها (ما) موصولة أخرى بمعنى (الذي)، وجعل الجملة من قوله: (اشْتَرَوا) صلتها، و (ما) هذه الموصولة هي المخصوص بالذم، والتقدير: بئس شيئًا الذي اشتروا به أنفسهم، فلا محلّ ل (اشتروا) على هذا، أو يكون (أن يكفروا) على هذا القول خبرًا لمبتدأ محذوف كما تقدم، فتلخّص في الجملة الواقعة بعد (ما) على القول بنصبها ثلاثة أقوال:

الأول: أنها صفة لها، فتكون في محلّ نصب، والثاني: صلة لـ(ما) المحذوفة، فلا محلّ لها، والثالث: صفة للمخصوص بالذم فتكون في محل رفع.

وذهب سيبويه: إلى أن موضعها رفع على أنها فاعل (بئس)، فقال سيبويه: هي معرفة تامّة، التقدير: بئس الشيء، والمخصوص بالذم على هذا محذوف، أي: شيء اشتروا به أنفسهم وعزي هذا القول أيضًا للكسائي[37].

وذهب الفراء والكسائي أيضًا إلى أن (ما) موصولة بمعنى (الذي)، والجملة اشتروا به أنفسهم أن يكفروا، فـ (أن يكفروا) هو المخصوص بالذم[38].

قال أبو حَيَّان: وما نقله ابن عطية عن سيبويه هم عليه ونقل المَهْدوي وابن عطيّة عن الكسائي أيضًا أن (ما) يجوز أن تكون مصدرية، والتقدير: بئس اشتراؤهم، فتكون (ما) وما في حيّزها في محل رفع[39].

---

[33] - ينظر: معاني القرآن للفراء، 1/ 56.
[34] - ينظر: التعليقة على الكتاب لسيبويه، 1/ 9.
[35] - ينظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي، 1/ 367.
[36] - ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 1/ 91.
[37] - ينظر: الكتاب لسيبويه، 3/ 155.
[38] - ينظر: معاني القرآن للفراء، 1/ 56.

قال ابن عطيية: وهذا معترض؛ لأن (بئس) لا تدخل على اسم معيّن يتعرف بالإضافة إلى الضمير[40].

قال أبو حَيَّان: وهذا لا يلزم، إلاَّ إذا نصّ أنه مرفوع (بئس)؛ أما إذا جعله المخصوص بالذم، وجعل فاعل (بئس) مضمراً، والتمييز محذوفاً لفهم المعنى، والتقدير: بئس اشتراء اشتراؤهم، فلا يلزم الاعتراض، لكن يبطل هذا القول الثاني عود الضمير في (به)على (ما) و(ما المصدرية) لا يعود عليها ضمير، لأنها حرف على مذهب الجمهور[41].

قال شهاب الدين: وبهذا أعني: بجعل فاعل (بئس) مضمراً فيها جوز أبو البقاء في (ما) أن تكون مصدرية، فإنه قال والرابع: أن تكون مصدرية، أي بئس شراؤهم، وفاعل (بئس) على هذا مضمر؛ لأن المصدر هنا مخصوص ليس بجنس يعني فلا يكون فاعلاً، لكن يبطل هذا القول عود الضمير في (به) على (ما) والمصدرية لا يعود عليها؛ لأنه حرف عند الجمهور[42].

قوله: (أن يكفروا) قد تقدم فيه أنه يجوز أن يكون هو المخصوص بالذم، ففيه الأوجه الثلاثة إما متبدأ خبره الجملة قبله، ولا حاجة إلى الرابط؛ لأن العموم قائم مقامه، إذ الألف واللام في فاعل (نعم وبئس) للجنس، أو لأن الجملة نفس المبتدأ، وإما خبر لمبتدأ محذوف وإما مبتدأ خبره محذوف، وتقدم أنه يجوز أن يكون بدلاً أو خبرًا لمبتدأ حسب ما تقرّر وتحرر[43].

وأجاز الفراء أن يكون في محلّ جر بدلاً من الضمير في (به) إذا جعلت (ما) تامة، قوله تعالى: {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ}، [سورة البقرة أية (90)]، متعلّق بـ (كفروا)، وتقدّم أن (كفر) يتعدّى بنفسه تارة، وبحرف الجر أخرى، و (ما) موصولة بمعنى (الذي)، والعائد محذوف تقديره: أنزله، ويضعف جعلها نكرة موصوفة، وكذلك جعلها مصدريّة، والمصدر قائم مقام المفعول، أي: بإنزاله يعني: بالمنزل[44].

المبحث الثالث: أسلوب التعجب والاستفهام:

أولاً: التعجب: وهو استعطاف زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره، قاله ابن عصفور[45]، فالتعجب له عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب.

قولك: (أحسن بزيد)، وأظرف بِعَمْرو، فالباء يجوز أَن يكون موضعهَا رفعا ونصبا، وَالْأَظْهَر أَن يكون مَوضِع الْبَاء وَمَا بعْدهَا رفعا، لِأَن (أحسن) فعل، وَلَا بُد للْفِعْل من فَاعل، وَوَجَب أَن تكون الْبَاء مَعَ الِاسْم فِي مَوضِع الْفَاعِل، فَهَذَا هُوَ الظَّاهِر، وَأما من جوز أَن يكون موضعهَا رفعا ونصبا، فَإِنَّهُ يَقُول: فِي الْفِعْل الْفَاعِل، وَهُوَ (أحسن)، كَمَا أضمر فِيهِ، إِذا كَانَ بعد (مَا) فَاعل قدر الثَّانِي مضمرا، صَار حرف الْجَرّ مَعَ مَا تعلق بِهِ فِي مَوضِع الْمَفْعُول، وَهَذَا وجه

[39] - ينظر: البحر المحيط، 1/ 230.
[40] - ينظر: اللباب في علوم الكتاب،2/ 280،279.
[41] - ينظر: البحر المحيط، 1/ 231.
[42] - ينظر: البحر المحيط، 1/ 231.
[43] - ينظر: المصدر نفسه، 1/ 231.
[44] - ينظر: معاني القرآن للفراء، 1/ 56، واللباب في علوم الكتاب،2/281،280،
[45] - ينظر: المقرب ابن عصفور، 1/ 71.

نحوي ضَعِيف، وَإِنَّمَا ضعف وَفَارق: مَا أحسن زيدًا، وَإِنَّمَا جَازَ الْإِضْمَار فِي: مَا أحسن، لتقدم (مَا) عَلَيْهِ، وَمَا: اسْم مُبْتَدأ، وَأحسن: فِي مَوضِع خَبره، فَلم يكن بُد من تَقْدِير ضمير يرجع إِلَى الْمُبْتَدَأ[46].

وَأما قَوْله: أحسن بزيد، فَلم يتَقَدَّم قبله مَا يدل على الْإِضْمَار، فَإِذا أمكننا أَن نحمل الْكَلَام على ظَاهره، كَانَ ذَلِك أولى من التَّأْوِيل الْبعيد.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا وَجه اسْتِعْمَال فعل التَّعَجُّب على لفظ الْأَمر، وَإِدْخَال الْبَاء مَعَه؟

قيل لَهُ: يجوز أَن يكون أَرَادوا بذلك الْمُبَالغَة فِي الْمَدْح، فأدخلوا الْبَاء لأَنهم قدروه بِأَحْسَن: اثْبتْ بزيد، فَلَمَّا أَرَادوا هَذَا الْمَعْنى أدخلُوا الْبَاء، إِذْ كَانَ (اثْبتْ) يتَعَدَّى بِحرف الْجَرّ، ودخلة معنى: حسن جدًا، لِأَن لفظ الْأَمر فِيهِ طرف من الْمُبَالغَة، فَلهَذَا أجازوه. وَيجوز فِي إِدْخَال الْبَاء وَجه آخر، وَهُوَ أَنهم أَرَادوا أَن يفصلوا بَين لفظ الْأَمر الَّذِي هُوَ يُرَاد بِهِ التَّعَجُّب وَبَينه؛ إِذْ كَانَ أمرًا فِي الْحَقِيقَة. وَاعْلَم أَن لفظ: أحسن بزيد، لَا يتَغَيَّر لوَاحِد خاطبت أَو لاثْنَيْنِ أَو لجَماعَة، أَو لمؤنث أَو لمذكر، كَقَوْلِك: يَا زيد أحسن بِعَمْرو، وَيَا هِنْد أحسن بِعَمْرو، وَإِنَّمَا لم يخْتَلف لَفظه لِأَنَّك لست تَأمره أَن يفعل شَيْئًا، وَإِنَّمَا هَذَا اللَّفْظ بِمَنْزِلَة قَوْلك: مَا أحسن عمرًا، فَكَمَا أَن: مَا أحسن عمرًا، لَا يتَغَيَّر، فَكَذَلِك مَا قَامَ مقَامه.

وَاعْلَم أَن الْفَصْل بَين فعل التَّعَجُّب وَمَا عمل فِيهِ لَا يجوز، هَكَذَا ذكر سِيبَوَيْهِ، وَقد أَجَاز بَعضهم الْفَصْل بَينهمَا بالظروف وحروف الْجَر، فَأَما امْتنَاع الْفَصْل فَلِأَن (أحسن) قد لزم طَرِيقَة وَاحِدَة، فقد شابه من هَذَا الْوَجْه الْحُرُوف فِي الْعَمَل، وَكَانَ الْمَنْصُوب بعده - وَإِن كَانَ معرفَة - يشبه التَّمْيِيز، وَإِن كَانَ لَيْسَ بتمييز فِي الْحَقِيقَة، وَوجه شبهه بالتمييز أَنَّك إِذا قلت: مَا أحسن، فقد أبهمت، فَإِذا ذكرت زيدًا أَو عمرًا، بيّنت من الَّذِي قصد بالإخبار عَنهُ بِهَذَا الْمَعْنى، وَإِن لم تجْعَل نَصبه على هَذَا الْمَعْنى، لِأَن فعله مقول عَنهُ، فَجرى مجْرى الْمَفْعُول الَّذِي يتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْل، وَخرج من حكم التَّمْيِيز، وَهُوَ مَعَ ذَلِك: يجْرِي مجْرى الْمثل، لَا يُفَارِقهُ لَفظه فِي الْمُذكر والمؤنث والتثنية وَالْجمع، والأمثال حَقّهَا أَلا تغير عَمَّا سَمِعت، فَلَمَّا اجْتمع فِي فعل التَّعَجُّب هَذِه الْجِهَات الَّتِي ذَكرنَاهَا منع الْفَصْل بَينه وَبَين مَفْعُوله، إِذْ كَانَت الْأَشْيَاء حَقّهَا أَلا يفصل بَينهَا وَبَين مَا تعْمل فِيهِ، فَأَما من أَجَاز الْفَصْل بَينه وَبَين معموله بالظرف وحروف الْجَرّ، فَقَالَ: إِن فعل التَّعَجُّب وَإِن لم يتَصَرَّف، فَلَيْسَ يكون أَضْعَف من الْحُرُوف، لِأَنَّهُ لم يخرج من الْفِعْل إِذْ لم يتَصَرَّف، وَقد وجدنَا الْحُرُوف الناصبة يفصل بَينا وَبَين مَا تعْمل فِيهِ بالظروف، فَكَانَ فعل التَّعَجُّب أولى بِجَوَاز الْفَصْل، وَهَذَا لَا يدْخل على مَا ذَكرْنَاهُ، لِأَن اجْتِمَاع الْأُمُور الَّتِي ذَكرنَاهَا مجموعها منع الْفِعْل، وَأما إِذا انْفَرد بعض أَوْصَافه، فَلَيْسَ يجب أَن يجْرِي حكمه مجْرى مَجْمُوع الْأَوْصَاف؛ فَإِن قَالَ قَائِل: قد قَالَت الْعَرَب: مَا أحسن بِالرجلِ أَن يفعل الْجَمِيل، والتعجب وَمَا عمل فِيهِ لحرف الْجَرّ؟

قيل لَهُ: لَا يلْزم، وَذَلِكَ إِن كَانَ أوقع التَّعَجُّب، فَإِن وَقع بها فَهِيَ وَمَا بعْدهَا مصدر، والمصدر الرجل الْمَخْصُوص، لِأَن معنى الْكَلَام: مَا أحسن فعل إِلَّا جميل بِالرجلِ، فالمدح والذم إِنَّمَا يقعان بأسماء الْأَفْعَال، فَصَارَ (بِالرجلِ) - وَإِن كَانَ مَخْصُوصًا - يرجع التَّعَجُّب إِلَيْهِ، فَلم يَقع الْفَصْل، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنى هُوَ المتعجب مِنْهُ، فَأَما مَا كَانَ من حُرُوف الْجَرّ والظروف الَّتِي لَا تجْرِي هَذَا المجرى فِيمَا تعلّقت بِهِ، فَلَا يجوز الْفَصْل بَينهمَا لما ذَكرْنَاهُ من الْفَصْل بَينهمَا[47].

من الاستفهام يكون الاسمُ فيه رَفعاً:

---

[46] - ينظر: علل النحو،329.

[47] - ينظر: علل النحو،330، 332.

من الاستفهام يكون الاسمُ فيه رَفعاً لأنّك تبتدئه لتُنبِّهَ المخاطَبَ، ثم تَستفهم بعدَ ذلك،

مثل قولك:( زيدٌ كَمْ مَرّةً رأيتَه)، و(عبدُ الله هل لقيتَه)، و(عمروٌ هلاّ لِقيتَه)، وكذلك سائرُ حروف الاستفهام؛ فالعاملُ فيه الابتداءُ،فقوله: (زيدٌ كم مرة رأيته)، يكون بالرفع لا غير في زيد على أنه مبتدأ و وجملة (كم مرة رأيته)، محلها في محل رفع الخبر، ولا يصلح نصبه بإضمار فعل آخر؛ لأن ما بعد حرف الاستفهام لا يكون مفسرا لفعل قبله، كما لا يكون عاملا في اسم قبله الاستفهام.

وتفسيره أنك لو نزعت ضمير زيد من (رأيته)، لم يجز أن تنصب (زيدا)بـ (رأيت) فتقول: (زيدا كم مرة رأيت)، لأن الاستفهام هو صدر الكلام فلا يجوز أن يعمل الفعل الذي بعده في اسم قبله؛ لأنه إذا عمل فيه صار الاسم في صلة الفعل، ووجب حينئذ تأخيره عن حرف الاستفهام، فيقال: (كم مرة رأيت زيدا)، و(كم مرة زيدا رأيت) فلما لم يجز (زيدا كم مرة رأيت) لما ذكرنا لم يجز (زيدا كم مرة رأيته)، على تقديره: رأيت زيد كم مرة رأيته؛ لأن الفعل الذي بعد (كم) لا يفسر ما قبله، كما لا يعمل فيه[48]. كما أنّك لو قلت: (أَرأيتَ زيدًا هل لقيتَه)، كان علمتُ هو العامل، فكذلك هذا. فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره، فإن قلت: زيد كم مرة رأيتَ، فهذا وجه نحوي ضعيفٌ، إلاّ أن تُدْخِلَ الهاءَ، كما ضعَفَ في قوله: ( كلُّه لم أَصنْعِ )، ولا يجوز أن تقول:( زيدًا هل رأيتَ)، إلا أن تردي معنى الهاء مع ضعفه فَترفَعُ، لأنّك قد فَصَلت بين المبتدأ وبين الفعل، فصار الاسمُ مبتدأً والفعلُ بعد حرف الاستفهام. ولو حَسُنَ هذا أو جاز لقلتَ: قد علمتُ زيدٌ كم ضرب، ولقلت: أرأيتَ زيدٌ كم مّرةً ضُربَ على الفعل الآخِر، فكما لا تَجِدُ بُدّاً من إعمال الفعل ( الأوّل ) كذلك لا تجد بدًّا من إعمال الابتداء، لأنك إنما تجيء بالاستفهام بعدما تَفْرُغُ من الابتداء. ولو أرادوا الإعمالَ لمَا ابتدأوا بالاسم، ألا تَرى أنَّك تقول: زيدٌ هذا أعمروٌ ضَرَبَه أم بِشرٌ، ولا تقول: عمرًا أَضَرَبْتَ. فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك. فحرفُ الاستفهام لا يُفْصَلُ به بين العامل والمعمولِ، ثمّ يكون على حاله إذا جاءت الألفُ أوّلاً، وإنّما يَدخل على الخَبَر[49].

ومثل: زيد إذا يأتيني أَضرْبُ، تريد معنى الهاء ولا تريد زيدًا أضربُ إذا يأتيني، ولكنكّ تضع أَضربُ هاهنا مثلَ أضربْ إذا جزمت وإن لم يكن مجزوماً؛ لأنّ المعنى معنى المجازاة في قولك: أزيدٌ إنْ يأْتِك أضربْ ولا تريد به أضربُ زيدًا، فيكونَ على أوّل الكلام، كما لم تُرِدْ بهذا أوّل الكلام، رفعتَ. وكذلك حينَ، إذا قلت: (أزيدٌ حين يأتيك تضربُ)، وإنما رفعتَ الأوّل في هذا كلّه لأنَّك جعلت تضربُ وأَضربُ جواباً، فصار كأنه من صلته إذ كان من تمامه، ولم يَرجع إلى الأوّل، وإنّما تَرُدّه إلى الأوّل فيمن قال:( إن تَأْتِنى آتيك)، وهو وجه نحوي ضعيف وإنّما يجوز في الشعر، وإذا قلت: أَزيدٌ إن يأتك تضرب فليس تكون الهاءُ إلاّ لزيد، ويكونُ الفعلُ الآخِرُ جواباً للأوّل، ويدلّك على أنّها لا تكون إلاّ لزيد أنك لو قلت:( أزيدٌ إن تَأْتكَ أَمَةُ الله تضربْها) لم يجز، لأنك ابتدأ زيدًا ولا بد من خبرٍ، ولا يكون ما بعده خبرًا له حتّى يكون فيه ضميرهُ، وإذا قلت:( زيدًا لَمْ أضربْ، أو زيدًا لن أضربَ)، لم يكن فيه إلاّ النصبُ؛ لأنك لم توقع بعد لَمْ ولَنْ شيئًا يجوز لك أن تقدَّمَه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما ( كما كان ذلك في الجزاء)، ولن أَضْرِبَ نفي[50].

هل يجازى بكيف؟.

---

[48] - ينظر: الكتاب لسيبويه، ١٢٧/١.

[49] - ينظر: المصدر نفسه،1/ 127، 128.

[50] - ينظر: الكتاب لسيبويه ،1/ 135.

أختلف النحويون في عمل(كيف) الشرطية الجزم، وهذا مفرع عن جواز المجازاة بها وإليك بيان ذلك:

أولاً: مذهب البصريين:

اضطربت الأقوال فيما ينسب إلى مذهب البصريين على أقوال:

احدهما: أنه لا يجازي بها مطلقا سواء جاء بعدها (ما) الزائدة أو لم تجيء.

قيل: هو مذهب سيبويه، وعليه عامة أهل البصرة [51] قاله الأنباري وابن برِّي[52].

قال الأنباري: ذهب البصريون إلى انه لا يجوز أن يجازي بها، واحتجوا بعدة أوجه:

أحداها: أنها نقصت عن سائر أخواتها؛ لأن جوابها لا يكون إلّا نكرة؛ لأنها سؤال عن الحال، والحال لا يكون إلّا نكرة، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة بالنكرة، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة[53].

والوجه الثاني: إنما لم تجز المجازاة لأنها لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها الضمير، كما يكون ذلك في (من، وما، وأيّ، ومهما) فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة.

والوجه الثالث: أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء، ولا ضرورة هاهنا تلجئ إلى المجازاة بها، فينبغي أن لا يجازي بها؛ لأنا وجدنا (أيّا) تغني عنها، ألا ترى أن القائل إذا قال : في أي حال تكن أكن، فهو في المعنى بمنزله: كيف تكن أكن[54].

وهذا وجه نحوي ضعيف؛ لأن (أيّا) كما تتضمن الأحوال تتضمن الزمان والمكان، وغير ذلك، فكان ينبغي أن يستغنى بها عن (متى ما، وأينما) وغيرها من كلمات المجازاة؛ فلما لم يستغنوا بها عنها دل على ضعف هذا التعليل، والتعويل في الدلالة على أن لا يجوز أن يجازي بها الوجهان الأولان[55].

وهناك وجه رابع ذكره ابن السراج قال: إنما امتنعت (كيف) من المجازاة؛ لأن حروف الجزاء التي يستفهم بها كانت استفهاما قبل إن تكونا جزاء، والدليل على تقديم الاستفهام وتمكنه أن الاستفهام يدخل على الجزاء كدخوله على سائر الأخبار فنقول (أإن تأتني اتك) ونحوه، ولا يدخل الجزاء على الاستفهام[56]. ولو جازت العرب به لاتبعناها.

واحتج الكوفيون بالقياس على أدوات الشرط، ولكن البصريين قدحوا في قياسهم من عدة أوجه:

أحدهما: إن معنى أدوات الشرط تعليق فعل بفعل، و(كيف) تعليق حال الفاعل أو المفعول بحال أخرى، والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره والحال لا يمكن ذلك فيها لخفائها.

والثاني: إن من الأحوال ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصح أن يعلق عليها حال ألا ترى لو قال: (كيف تذهب أذهب) فذهب مكرها أو مغموما لم يصح تكلف ذلك في جواب الشرط ومثل ذلك لو كان فعلا لم يصح المجازاة به كقولك: (إن مت مت).

---

[51] - ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 2/ 62.

[52] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 2/ 529.

[53] - ينظر: الأصول في النحو، 2/ 197.

[54] - ينظر: علل النحو، 224-226.

[55] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 2/ 530.

[56] - ينظر: الأصول في النحو، 2/197.

والثالث: أن تلك الأدوات التي هي أسماء يرجع إليها ضمير لا محالة، و (كيف) اسم لا يصح أن يرجع إليها ضمير، فلم يصح قياسها على الحرف في عدم عود الضمير، كما تقاس بقية الأسماء على (إن) في عدم الضمير إليها[57].

واحتج الكوفيون القائلون بالقياس بأنه يصح أن يقال (كيف تصنع أصنع) بالرفع فكذلك في الجزم[58].

## المبحث الرابع: أسلوب الشرط:

عامل الجزم في جواب الشرط:

اختلف النحاة في عامل الجزم في جواب الشرط، كما اختلفوا في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، ذهب بعضهم إلى أن العامل هو حرف الشرط، لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط، كما يقتضي فعل الشرط، أي أن أداة الشرط جازمة للشرط وجوابه جميعًا، وهذا مذهب جمهور البصريين، وذلك مثل قولك:( إنْ تذاكرْ تنجحْ)، جواب الشرط ( تنجحْ) مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، هذا وجه نحوي فيه ضعف لإن الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل، وذهبوا إن العامل هو فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وهذا وجه نحوي ضعيف، لأنه يؤدي إلى إعمال الفعل في الفعل.

وقيل إذا كان الجواب صالحا لمباشرة الأداة بان يكون صالحا لكونه شرطا جزم لفظا، وكان جزمه دليلا على ارتباطه بما قبله، وإذا لم يكن صالحا للشرطية أتى بـ (الفاء) لتدل على الارتباط، إذ شأنها أن تصل ما بعدها بما قبلها، وحكم على محله بالجزم، فقد ثبت لنا أن (الفاء) إنما يحتاج إليها عند عدم صلاحية ما تباشره لأن يكون شرطا، ولزم من ذلك أنها إذا باشرت ما هو صالح للشرطية أن يقدر قبله مبتدأ فتصير الجملة اسمية لتكون (الفاء) واقعة موقعا تستحقه، ولو لم يكن الأمر كذلك لقال النحاة ابتداء: إن ربط الجملة الشرطية المصدرة بالمضارع يكون بأمرين أحدهما: بجزم المضارع، والآخر: بالفاء ورفعه، وهم لم يقولوا ذلك[59].

اختلف في الجازم لجواب الشرط إذا حذفت منه الفاء، فعند الكوفيين هو مجزوم على الجوار كخفض (خرب) من قولهم: هذا جحر ضبّ خرب[60]، ويبطله أمور ثلاثة:

أحدها: أن الخفض على الجوار لا يكون واجبا وجزم الجواب واجب.

والثاني: أن الخفض على الجوار لا يجوز إلا بعد مخفوض خفضا لتحصل المشاكلة، وجزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر وغير ظاهر.

والثالث: أن الخفض على الجوار لا يكون مع الاتصال، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال فعلم أنه ليس مجزوما على الجوار، فجزمه إما بفعل الشرط، وإما بأداته، وإما بهما، لا جائز أن يكون جزمه بالأداة وحدها، لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم وليس في عوامل الجر ما يعمل في شيئين دون إتباع، فوجب أن تكون عوامل الجزم كذلك تسوية بين النظيرين، ولئلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى، وأيضا فإن العوامل على ضربين أحدهما: ما يعمل عملا متعددا، والثاني: ما يعمل عملا غير متعدد، والعامل عملا متعددا لا بد في عمله من اختلاف، أن يغاير معنى معموليه ليمتاز أحدهما من الآخر، والشرط والجواب متغايران فلو كان عاملهما واحدا لوجب

---

[57] - ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 2/ 63.

[58] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 2/ 529، 530،531.

[59] - ينظر: شرح التسهيل لبدر الدين،٤/ ٧٩.

[60] - ينظر: الكتاب لسيبويه، ١/ ٤٣٦.

اختلاف عمليهما وجوب ذلك في الفاعل والمفعول، فالحكم على أداة الشرط بأنها جازمة للجواب مع أنها جزمت الشرط حكم بما لا نظير له، فوجب منعه، وذهب ابن مالك إن جزم الجواب بفعل الشّرط لا بالأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار خلافا لزاعمي ذلك[61].

والصحيح إن (إنْ) هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط؛ لأنه لاينفك عنه؛ فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لابه[62].

أما إذا كان جواب فعل الشرط مقترن ب(الفاء) أو (إذا) يكون جواب مرفوع مثل قوله تعالى: {وَإِذا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِها وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إذا هُمْ يَقْنَطُونَ}، [سورة الروم آية (36)]. هنا اقترنت جملة جواب الشرط بـ(إذا) الفجائية.

فأما من ذهب إلى أنه مبني على الوقف فقال: لأن الفعل المضارع إنما أعرب بوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم؛ لأنه ليس من مواضعه؛ فوجب أن يكون مبنيًّا على أصله، فكذلك فعل الشرط، وهذا القول ليس بمعتدّ به عند البصريين؛ لظهور فساده[63]؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغي أن لا يكون الفعل معربا بعد أن وكي وإذن، وكذلك أيضًا بعد لم ولما ولام الأمر ولا في النهي؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف؛ فكان ينبغي أن يكون الفعل بعدها مبنيا؛ لأنه لم يقع موقع الاسم؛ فلما انعقد الإجماع في هذه المواضع على أنه معرب، وأنه منصوب بدخول النواصب ومجزوم بدخول الجوازم؛ دلَّ على فساد ما ذهب إليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ}، [سورة البينة آية(1)].

فلا حجة لهم فيه؛ لأن قوله:{وَالْمُشْرِكِينَ} ليس معطوفًا على {الَّذِينَ كَفَرُوا} وإنما هو معطوف على قوله: {مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ} فدخله الجر لأنه معطوف على مجرور، لا على الجوار، وأما قوله تعالى: {وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إلى الكَعْبَيْنِ} [سورة المائدة آية (6)] فلا حجة لهم فيه أيضًا؛ لأنه على قراءة من قرأ بالجر ليس معطوفا على قوله: {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ} [سورة المائدة آية (6)] وإنما هو معطوف على قوله: {بِرُؤُوسِكُمْ} على أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل، وقال أبو زيد[64].

## الخـــاتمـــة:

### خلص البحث إلى النتائج الآتية:

لقد اتضح بعد البحث أن هناك وجوهاً نحوية عديدة في المسألة الواحدة. فلكل مسألة وجهان: قوي وضعيف، وقد تتعدد الأوجه إلى ثلاثة.

الوجه النحوي الضعيف إما في قضية العامل النحوي وإما في العلة.

الوجه النحوي الضعيف قد ينحصر في الإعراب رفعا ونصبا وجرا وجزما؛ فعلى سبيل المثال في قوله تعالى: ((إن أحد من المشركين استجارك))؛ فإعراب على وجهين فاعل او مبتدأ. فالبصريون يرون انه فاعل لفعل محذوف

---

[61] - ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 9 / 4355.
[62] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 2/ 608.
[63] - ينظر: أسرار العربية، 1/ 297.
[64] - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،2/ 497/ 498

يفسره المذكور. والكوفيون يرون انه فاعل للفعل المؤخر. وأعرابه الأخفش الأوسط مبتدأ وجملة (استجارك) خبر المبتدأ. فأي منها هو الوجه الضعيف؟

ما المعايير التي تعتمد عليها في تحديد الوجه النحوي الضعيف أو غير الضعيف؟ الذي يبدو لنا أن الوجه النحوي الضعيف هو ما كان عند منطق اللغة لا منطق الفلسفة؛ بمعنى أنه لا يستند على روح اللغة العربية السمحة، فهو تفسير وتعليل خارج اللغة.

يتضح الوجه النحوي الضعيف في أكثر من وجه والوجه الظاهر لا يستقيم له المعنى والإعراب بحسب المألوف من قواعد النحويين، فيلجأ للتأويل وصولاً الى وجه يستقيم له المعنى والإعراب.

لقد كان الخلاف النحوي مظهراً من مظاهر تعدد الأوجه النحوية وتميزها بين وجه سديد وغير سديد اي غير ضعيف وضعيف.

وفي خضم هذا الخلاف النحوي بين المذاهب النحوية من خلاف البصريين والكوفيين في مسائل بُنِيت على أساس آراء ضعيفة قد يتبناها الكوفيون في مسائل؛ وقد يتبنى البصريون آراء غير سديدة أي ضعيفة.

لا يخفى أَنَّ الخلاف النحوي احتدم بين النحاة في المذهب الواحد؛ فسيبويه يخالف شيخه الخليل، والأخفش الأوسط يخالف سيبويه والمبرد يخالف سيبويه في كتابه: (مسائل الغلط) وفي زحمة هذا الخلاف تظهر الأوجه النحوية لهذا النحوي أو ذلك، وتتصادم الأوجه النحوية وتتوزع بين آراء سديدة وضعيفة.

## المصادر والمراجع

**أولاً: القرآن الكريم.**

**ثانيًا: المصادر والمراجع**

1- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة 1394هـ/ 1974 م.

2- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ -1998 م.

3- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت577هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى 1420هـ- 1999م

4- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت316هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، الطبعة الثالثة، 1988م.

5- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، دراسة قرآنية لغوية وبيانية، عائشة بنت عبد الرحمن بنت الشاطيء، الطبعة الثالثة، الناشر: دار المعارف 2004م.

6- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت577هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ-2003م.

7- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420 هـ.

8- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت : 616هـ)، المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د-ط)،(د-ت).
9- التعليقة على الكتاب لسيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، الطبعة الأولى، المحقق: عوض أحمد القوزي، الناشر مطبعة الأمامة،1410هـ، القاهرة مصر.
10-تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت310هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
11-تفسير آيات الأحكام، محمد علي السايس، الناشر المكتبة العصرية للطباعة والنشر2002م (د - ط).
12-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش(تـ 778هـ) تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة القاهرة جمهورية مصر،1428هـ.
13-تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت370هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.
14-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418هـ ، 1997 م.
15-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، 2011م.
16-شرح التسهيل – تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر عمر الدماميني(تـ 827هـ)، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدي، أصل الكتاب أطروحة دكتوراه من كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 1396هـ، الطبعة الأولى 1403هـ 1983م.
17-شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت 231 هـ)، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت502هـ)، الناشر: دار القلم – بيروت 1898م.
18-ضرائر الشعر، ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر، سنة النشر: 1980م، الطبعة: الأولى.
19-علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت381هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد -الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ -1999م.
20-الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ -1988 م.

21-اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين(تـ 616هـ)، المحقق: عبدالإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م.

22-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (تنحو 770هـ)، الناشر: مكتبة لبنان – بيروت، 1987م، (د-ط).

23-معانى القرآن للأخفش [معتزلى]، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411 هـ -1990 م.

24-معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى 1408 هـ -1988 م.

25-معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت207هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: اتحاد الكتاب العربي – سوريا، الطبعة: الأولى، 2003م.

26-معجم اللغة العربية المعاصر، أحمد مختار عبد الحميد عمر (تـ 1424هـ)، الناشر عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1429هـ 2008م.

27-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، 1985.

28-المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، الناشر: دار المعارف.

المقرب لابن عصفور، علي بن المؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجوار و عبدالله الجبوري، الناشر مطبعة السعادة القاهرة مصر، الطبعة الأولى، 1392هـ - 1972

# The Weak Grammatical Aspect in Styles Between Acceptance and Response According to Grammarians

**Anis Muhammad Ahmed Ali Omar Al-Ukaimi**
Arabic Language Department
Radfan University Faculty

**Abstract:** In this research, I dealt with the weak grammatical aspect among grammarians between acceptance and rejection, in the methods: the oath method, the exclamatory method, the conditional method, and the method that is specific to praise and that is specific to condemnation. The limits of research until the end of the fourth Hajari century . The research confirmed the link between criticism of the grammatical aspect and the multiplicity and abundance of grammatical aspects. Criticism of the grammatical aspect is linked to multiplicity, as if only one aspect of a particular structure was mentioned, then this aspect would be necessary, without it being described as superiority, weakness, rejection, or other terms of grammatical criticism, as the grammarian practices the process of criticizing these aspects, Each one of them is given a specific critical judgment, whether it is preferable, weak, rejection, or acceptance. This research provides an original vision of the grammarians' approach to judging the weak grammatical aspect between acceptance and response according to grammarians' methods.

I divided it into an introduction, a summary, four sections, and a conclusion, followed by the research sources and references.

**Keywords:** Grammatical Methods-Oath Style- Parsing of the Specific Praise in (yes) Style- Exclamation and Interrogative Style- Conditional Style.